الأمم المتحدة

A/61/305

الجمعية العامة

Distr.: General
1 September 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥.

* A/61/150 و Corr.1.

111006 111006 06-48731 (A)

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فإن تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن التعاون في مجال التنمية الصناعية يلقي الضوء على تنفيذ البرامج في المجالات ذات الأولوية التي حددت خطوطها العريضة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لليونيدو، وعلى تعاونها مع المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وإسهاماتها في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتواصل اليونيدو تكييف استجاباتها وفقا لتغير بيئة التنمية الصناعية ولمتطلبات الدول الأعضاء مع التركيز بوجه خاص على ثلاثة مجالات مواضيعية ذات أولية، وهي: الحد من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والطاقة والبيئة. ويحظى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باهتمام خاص باعتباره وسيلة لتعزيز التنمية الصناعية وتحفيز نمو التجارة ونشر التكنولوجيا بما يدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا.

كما يلقي التقرير الضوء على الدعم الذي تقدمه اليونيدو للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعلى الخطوات التي تتخذها من أجل تعزيز شراكاتها مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمساهمة في زيادة الاتساق البرنامجي في الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظومة، بما في ذلك على الصعيد الميداني.

أولا – تغير البيئة العالمية للصناعة

ألف – مقدمة

١ – يتزايد تعقيد بيئة التنمية الصناعية بسبب وتيرة التغيير في الاقتصاد العالمي ونمطه. فتدويل الإنتاج الصناعي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا يسير بوتيرة غير مسبوقة وإن كانت غير متكافئة، مما يؤدي إلى اتساع الهوة الصناعية وزيادة أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بل بين البلدان النامية نفسها.

٢ – وأشار تقرير اليونيدو عن التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٥[(١)] إلى أن حصة البلدان النامية من القيمة المضافة العالمية المحققة من التصنيع تناهز الربع، رغم النمو الهائل الذي حققته هذه البلدان في التسعينات. وزادت حصة جنوب آسيا وشرقه ضمن مجموعة البلدان النامية من ٥٤ إلى ٧٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤. أما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء جنوب أفريقيا، فقد استمر ركود حصتها من القيمة المضافة المحققة من التصنيع خلال نفس الفترة، حيث قدرت بنحو ١ في المائة أي ما يعادل ربع ١ في المائة من الإنتاج الصناعي العالمي. وفي غضون ذلك، شهدت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية انخفاض مساهمتها في الناتج الصناعي العالمي بمقدار النصف حيث تجاوزت بقليل نسبة ثلاثة في المائة.

توزيع القيمة المضافة للتصنيع فيما بين البلدان النامية، ١٩٩٥-٢٠٠٤

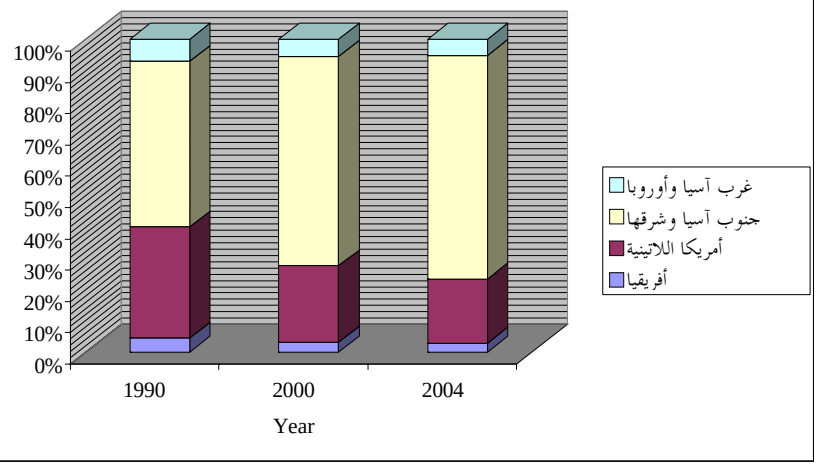

المصدر: الإحصاءات الصناعية، اليونيدو، ٢٠٠٥.

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 05.II.B.25.

واقترن نمو إنتاج الصناعات التحويلية في البلدان النامية بزيادة حصتها من التجارة العالمية في المصنوعات. وتستأثر البلدان النامية حاليا بنحو ثلث التجارة العالمية في المصنوعات، مقابل ١٢ في المائة في الثمانينات. وفي حين تحقق معظم هذا النمو في التجارة فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، حيث استثمرت الشركات من البلدان المتقدمة النمو في البلدان النامية واستعانت بها في القيام ببعض أنشطتها الإنتاجية، شهدت السنوات الأخيرة أيضا نموا مطردا في تجارة السلع الأساسية والمصنوعات فيما بين بلدان الجنوب. وهذا الأمر يفضي تدريجيا إلى ظهور نمط جديد من الترابط العالمي على امتداد محور شمالي - جنوبي، وجنوبي - جنوبي[٢].

باء - الصناعة والتجارة والاستثمار

الأنماط الإقليمية للأداء الصناعي

٣ - تختلف البلدان النامية اختلافا كبيرا على الصعيد الإقليمي في مجال الإنتاج الصناعي. وتتصدر منطقتا شرق آسيا وجنوب شرق آسيا البلدانَ النامية من حيث حصة القيمة المضافة التي يسهم بها التصنيع في ناتجها المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي للقيمة المضافة المحققة من التصنيع. وتبين الأرقام الواردة أدناه حصة القيمة المضافة للتصنيع من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف المناطق النامية ومعدل النمو السنوي للقيمة المضافة للتصنيع في هذه المناطق.

(٢) انظر الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية، ٢٠٠٥، اليونيدو، (فيينا، ٢٠٠٥).

حصة القيمة المضافة للتصنيع من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٤

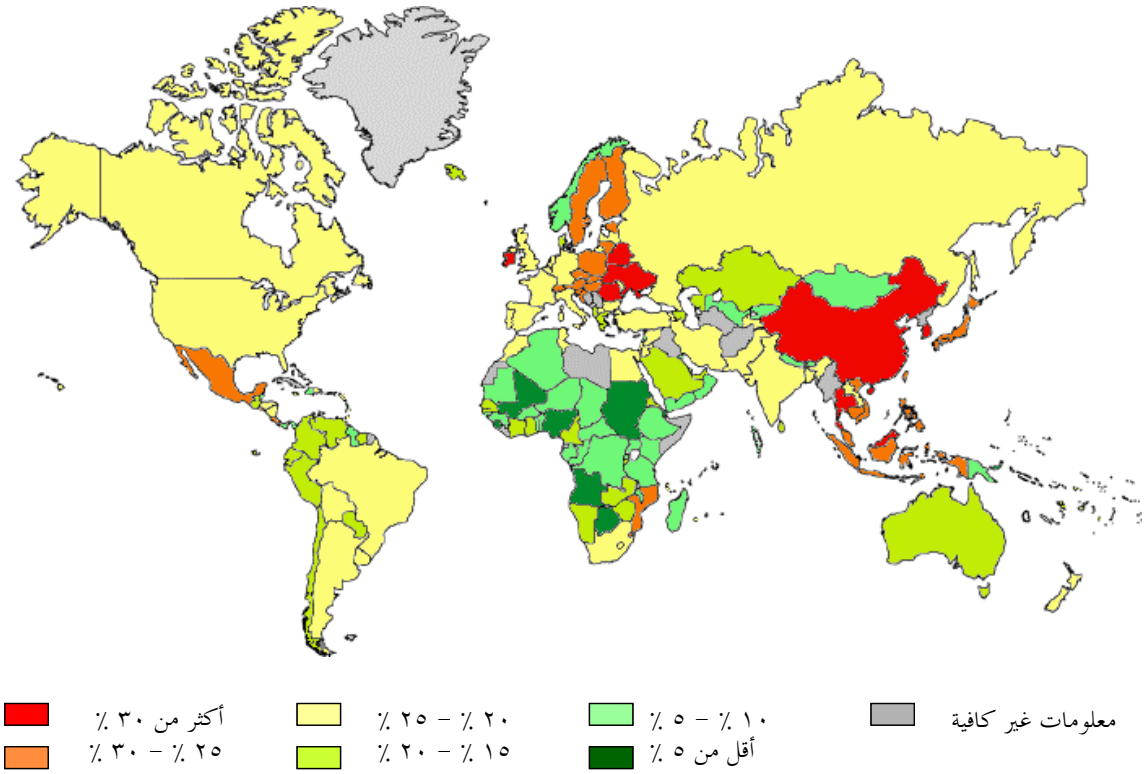

Source:

المصدر: الإحصاءات الصناعية، اليونيدو، ٢٠٠٥.

معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة للتصنيع ١٩٩٩-٢٠٠٤

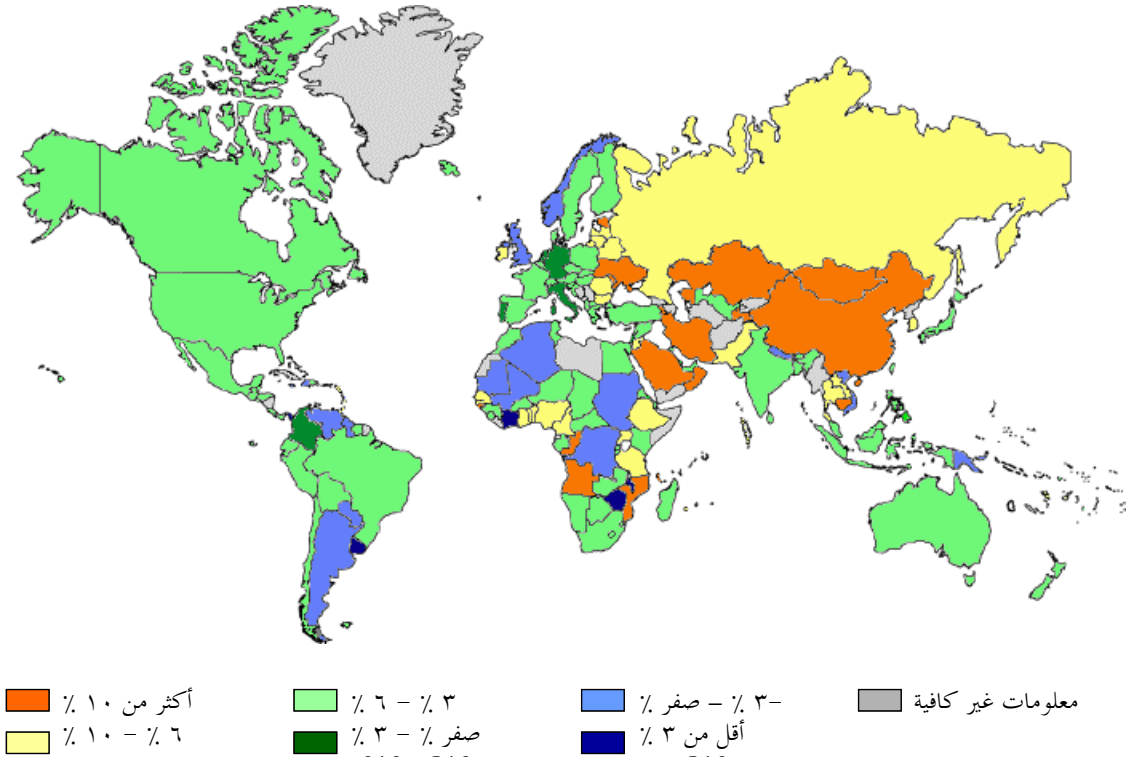

المصدر: الإحصاءات الصناعية، اليونيدو، ٢٠٠٥.

٤ - بلغ الناتج الصناعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي نحو ثلث الناتج الآسيوي في عام ٢٠٠٤، بينما كان يناهز ثلاثة أرباع هذا الناتج في عام ١٩٩٠. أما حصص القيمة المضافة للتصنيع من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، وعموم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فهي جميعها متساوية المقدار تقريبا، حيث تتراوح بين ٢ في المائة من المجموع العالمي بالنسبة للمجموعة الأولى من هذه المناطق وأقل من ١ في المائة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع أن حصة ناتج بلدان أفريقيا جنوب الصحراء متواضعة، إلا أن قيمته زادت بنحو الثلث منذ عام ١٩٩٠.

٥ - وأبرز تغيير في البيئة الصناعية العالمية هو بزوغ الصين باعتبارها قوة صناعية حيث تضاعفت حصتها من الإنتاج الصناعي العالمي ثلاث مرات على مدى عقد التسعينات[٣].

(٣) انظر الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية، ٢٠٠٦، اليونيدو، (فيينا، ٢٠٠٦).

تجارة المصنوعات

٦ - هناك اتجاه بارز آخر يتمثل في بزوغ بلدان الجنوب باعتبارها قوة نشطة في الخريطة التجارية العالمية الجديدة، إذ زادت هذه البلدان مجتمعة من تجارتها بوتيرة أسرع مما هي عليه في الشمال خلال العقد الماضي. غير أن حافز هذه التنمية يكمن في الدور المتنامي للصين والجيل الأول من البلدان الحديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا. وإذا استثنيت هذه البلدان، فستبين الأرقام المتعلقة ببلدان الجنوب بطء وتيرة نمو الصادرات مقارنة بالبلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، حيث ظلت حصتها في الصادرات العالمية راكدة على العموم منذ السبعينات.

الصادرات العالمية من السلع، ١٩٧٠-٢٠٠٤

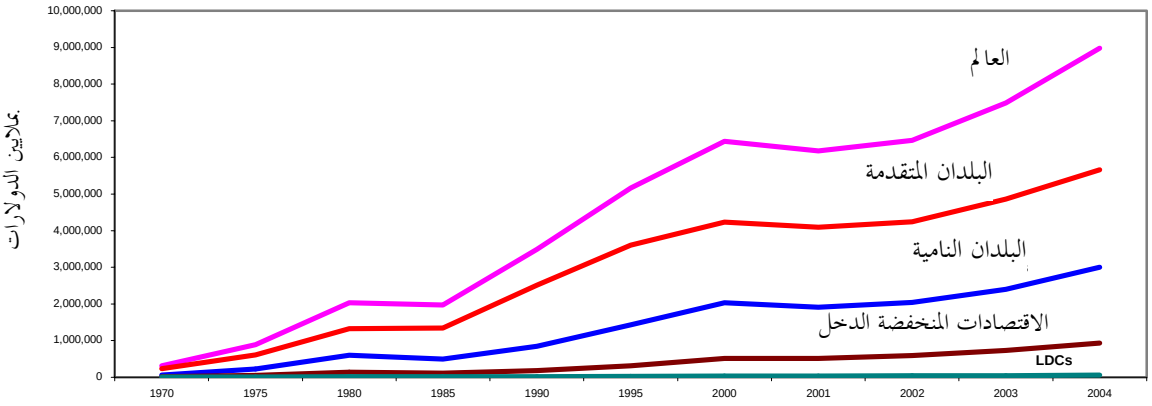

المصدر: الأونكتاد، ٢٠٠٥

٧ - وسجلت تجارة المصنوعات فيما بين بلدان الجنوب نموا قويا على نحو خاص، حيث زادت الصادرات من المصنوعات بمعدل سنوي بلغ ١٨ في المائة في المتوسط في الفترة ١٩٦٥-٢٠٠٣، وهو ما يناهز ضعف معدل نمو الصادرات الزراعية ومجموع الصادرات العالمية[٤]. وزادت تجارة المصنوعات فيما بين بلدان الجنوب في الآونة الأخيرة بوتيرة سريعة من ٣٩ في المائة من إجمالي تجارة بلدان الجنوب في عام ١٩٩٥ إلى ٤٦ في المائة حاليا، وتجاوزت باستمرار معدلي نمو التجارة العالمية والتجارة فيما بلدان الشمال. ويرجع الفضل في تحفيز هذا النمو في معظمه، ولا سيما في تجارة المصنوعات، إلى عدد من البلدان الآسيوية النامية، وبالأساس إلى البلدان الحديثة العهد بالتصنيع والصين.

(٤) انظر تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 05.II.D.13).

٨ - وهناك مجال فسيح لتكثيف التجارة فيما بين بلدان الجنوب وبخاصة فيما بين شرق آسيا والمناطق النامية الأخرى، ولا سيما في ضوء النمو الاقتصادي السريع في كثير من البلدان النامية. غير أن قسطا كبيرا من تجارة شرق آسيا تتم داخل المنطقة حيث تربو نسبة المصنوعات المتجر بها داخل المنطقة على ٨٠ في المائة. ويعكس ارتفاعُ حصة منتجات التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة المتجر بها في شرق آسيا ارتفاعَ مستوى التكامل الصناعي داخل المنطقة.

٩ - أما بلدان جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد شهدت زيادة متواضعة في حصة مصنوعاتها من إجمالي الصادرات، غير أن أنشطة التصنيع القائمة على كثافة العنصر التكنولوجي ظلت راكدة. ويمكن أن يعزى الانخفاض النسبي للمحتوى التكنولوجي لصادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ارتفاع حصة الصناعات القائمة على النفط في اقتصادات بعض بلدان هذه المنطقة.

١٠ - وظلت حصة أفريقيا جنوب الصحراء من الإنتاج الصناعي العالمي دون واحد في المائة، حيث انخفضت حصص صادرات السلع المصنعة وإجمالي الصادرات والصادرات من منتجات التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة في المبادلات فيما بين بلدان الجنوب. ورغم مختلف الاتفاقات التجارية الإقليمية، كانت وتيرة توسع التجارة داخل المنطقة أبطأ بكثير مما هي عليه في جنوب آسيا وشرقها وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

١١ - ورغم أن أمريكا اللاتينية قد أدخلت تغييرا كبيرا على هيكل صادراتها سعيا إلى زيادة أنشطة التصنيع القائمة على كثافة العنصر التكنولوجي فلم تزد حصة مصنوعاتها من إجمالي الصادرات إلا بمقدار ضئيل. ويتجلى ذلك في انخفاض حصة المنطقة من الإنتاج الصناعي العالمي إذ ارتفعت معدلات النمو ارتفاعا تاريخيا في المنطقة، لكنها أقل بكثير من المعدلات الملحوظة في مناطق أخرى من العالم النامي. وتنمو التجارة داخل المنطقة بوتيرة أبطأ مما هي عليه في أفريقيا جنوب الصحراء لسبب يعزى أساسا إلى إعطاء الأولوية في المنطقة للاتفاقات فيما بين بلدان الشمال والجنوب، مثل اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، على الاتفاقات التجارية الإقليمية بغرض تنشيط التجارة.

١٢ - وقد خسرت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية كلتاهما حصة تجارية في منطقتيهما بالنسبة لجميع الفئات من المنتجات (بما فيها المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية ومنتجات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة والمتقدمة). وما فتئت هذه المناطق تتعرض لضغوط المنافسة الشديدة من بلدان شرق آسيا في مجال المصنوعات القائمة

على كثافة اليد العاملة والمصنوعات من المرتبة الدنيا. وهذا الوضع يثير القلق بشكل خاص في المناطق التي عجزت الاتفاقات التجارية الإقليمية من قبيل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، أو السوق المشتركة للجنوب، عن أن توفر لها حافزا كافيا وقوة داخلية لمواجهة المنافسة الخارجية.

ثانيا – المسائل الرئيسية في مجال التنمية الصناعية

١٣ – تعزى أوجه التباين في الأداء الصناعي للمناطق المختلفة إلى طائفة من العوامل، من بينها: سياسات الاقتصاد الكلي، والإدارة العامة والمؤسسية، والأطر التنظيمية، والهياكل الأساسية المادية، ورأس المال البشري والمالي، والإنتاجية والقدرة التنافسية، والروابط مع سلاسل القيمة العالمية. وتمثل المسائل الثلاث التالية أهمية خاصة من منظور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: بناء القدرات الإنتاجية من خلال تطوير المؤسسات؛ وتعزيز القدرات الصناعية على التنافس؛ والتقيد بمتطلبات السوق؛ وإقامة الروابط مع الأسواق العالمية؛ والحصول على موارد للطاقة بأسعار ميسورة، والحماية البيئية.

إقامة المشاريع كمحرك للنمو الصناعي

١٤ – يمثل القطاع الخاص في معظم البلدان ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي. وهذا القطاع هو القوة الدافعة الرئيسية للتنمية الصناعية في جميع البلدان تقريبا، ويحدد هذا القطاع شكل عملية العولمة الاقتصادية من خلال الأنماط المتغيرة لعمليات الإنتاج والاستثمار والتجارة الدولية. ويمثل وجود قطاع خاص نشط، يفيد من القوة المجتمعة للمشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والصغرى، والروابط فيما بينها، شرطا أساسيا مسبقا لإطلاق الدينامية الاقتصادية، وتعزيز الإنتاجية، ونقل ونشر التكنولوجيات الصناعية الجديدة، والحفاظ على القدرة التنافسية والمساهمة في تنمية روح المبادرة التجارية، والحد من الفقر، في نهاية الأمر.

١٥ – وتنتج العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، حصة غير متناسبة من إنتاجها الصناعي، من مجموعة صغيرة نسبيا من المشاريع العملاقة المملوكة للدولة، أو لمستثمرين أجانب، أو لعدد قليل من أصحاب المبادرات التجارية المحليين الأثرياء، وليس لهذه المشاريع سوى علاقات قليلة ببقية قطاعات الاقتصاد. ويعمل غالبية أفراد القوة العاملة غير الزراعية في عدد كبير من المشاريع ذات الحجم الصغير جدا الصغرى والصغيرة وذلك إما بصفتهم مستخدمين أو يعملون لصالح أنفسهم، ويوجد العديد من هذه المشاريع في إطار القطاع غير الرسمي. ولا يوجد سوى عدد صغير نسبيا من هذه المشاريع يتمتع بالقدرة على النمو واكتساب القدرة التنافسية في الاقتصاد الوطني وفي الأسواق الدولية.

١٦ - وللتغلب على هذا التحدي، ثمة حاجة إلى اتباع استراتيجيات نمو تعمل لصالح الفقراء من أجل إزالة العقبات المتعلقة بالسياسات والعقبات التنظيمية التي تقف عائقا في وجه المبادرات التجارية المحلية ومن أجل تعزيز القدرات المتعلقة بالمبادرات، وإتاحة الوصول إلى التمويل والمعرفة التقنية والمعلومات المتعلقة بالسوق. ومن ثم، ينبغي لاستراتيجيات النمو الموجهة نحو الحد من الفقر أن تستهدف دعم تطوير المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم لتصبح مشاريع دينامية تتمتع بروح الابتكار، وموجهة نحو النمو، وتمتلك القدرة على التنافس في السوق الوطنية، بل ربما في الأسواق الدولية. وتساعد هذه الاستراتيجيات على إيجاد الظروف الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي بإتاحة الفرصة لإطلاق قدرات الاقتصاد غير المستخدمة استخداما كافيا، وتعزيز ما تنطوي عليه من إمكانيات لزيادة الإنتاجية. ويتعين أن يكون الهدف المتوخى من ذلك هو مساعدة الفقراء على التخلص من براثن الفقر، في الوقت الذي توضع فيه الأسس لتنمية اقتصاد حديث وصناعي[٥].

تعزيز القدرات الصناعية من أجل التجارة في المصنوعات

١٧ - أتاح التطور من الممارسات الحمائية إلى سياسات التحرير في نظام التجارة العالمي فرصا مهمة لنمو الصناعة والتجارة في البلدان النامية. بيد أن الحواجز الجمركية وغير الجمركية لا تزال تقف في وجه التجارة الصناعية.

١٨ - وفي حين أن التعريفات الجمركية على التجارة في المصنوعات في البلدان المتقدمة النمو أقل مما هي عليه في البلدان النامية، فإن التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على البلدان النامية أعلى بشكل ملحوظ من تلك التي يتم فرضها فيما بين البلدان المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك، فإن ارتفاع التعريفات الجمركية فيما بين البلدان النامية نفسها لا يزال عاملا يحد من أفاق توسيع التجارة في المصنوعات فيما بين بلدان الجنوب. ومن الضروري أن يُنظر إلى الحجج التي تقول بأن سياسة التحرير هذه ستحد من الإيرادات الحكومية في ضوء الآفاق الإنمائية الأوسع لهذا التحرير والآثار البعيدة التي سيحدثها من خلال نمو الإنتاجية على المدى الطويل، والحد من الفساد وأنشطة الدخل الريعي، الذي يتوقع أن يصاحب عملية التحرير.

١٩ - بيد أن البلدان النامية لم تتمكن في حالات عديدة من اغتنام على فوائد ذات أهمية من تزايد الفرص التجارية الناجمة عن توسيع نطاق الأسواق والبرامج التيسيرية. ولا يعود

(٥) انظر ورقتي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) "A path out of poverty", (Vienna, 2004); UNIDO (Vienna, 2003); and "Voices of future entrepreneurs from Uganda and Mozambique", UNIDO (Vienna, 2006).

ذلك بصفة رئيسية إلى الحواجز الجمركية، ولكنه يعود بشكل كبير إلى عدم وجود القدرة الإنتاجية اللازمة لضمان اتسام الإمدادات بالمواصفات الضرورية من حيث النوع والكم. وغالبا ما يتصل هذا الأمر أيضا بعدم قدرة المصدرين في تلك البلدان على ضمان تقيد صادراتهم المحتملة بالمعايير الدولية، وإثبات ذلك.

٢٠ - وإذا ما أرادت البلدان النامية أن تنجح في تعزيز صادراتها وزيادة حصتها في القيمة الصناعية المضافة العالمية، في الوقت الذي تشكل فيه المصنوعات ٧٥ في المائة من التجارة العالمية، من الضروري أن تكون مشاريعها قادرة على الإنتاج وفقا لمعايير العملاء من البلدان ونظمها التقنية، كما ينبغي أن تحقق منتجاتها تفوقا في أسواق يشتد فيه التنافس. ومن الضروري لهذه البلدان أن تركز على القطاعات الفرعية ذات إمكانيات التصدير العالية مثل الصناعات الزراعية، بما في ذلك المنتجات المتخصصة (على سبيل المثال المنتجات العضوية). ومن الضروري أيضا للبلدان النامية تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية من خلال استخدام تقنيات الإدارة الحديثة ووفورات الحجم الكبير، في الوقت الذي تطبق فيه التكنولوجيات الجديدة التي تقلل من حدة آثار التلويث التي يسببها القطاع الصناعي.

٢١ - وعلى مشاريع البلدان النامية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إذا ما أرادت أن تكون قادرة على الاتجار في الأسواق العالمية، زيادة قدراتها الإمدادية، وبناء القدرات اللازمة لضمان الجودة، والتنافسية، والتقيد بالمعايير الإلزامية للمنتجات التي يضعها المستوردون. وهذا يعني زيادة الاستثمارات على المستوى المشروع وزيادة المساعدة الحكومية لضمان توفر خدمات الدعم التقني في مجال المعايير والقياسات واختبارات التقيد. ومن المهم بنفس القدر تقديم خدمات الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الخدمات المتعلقة بزيادة الإنتاجية وإتاحة الخبرات التكنولوجية، والتدريب، ودعم ائتلافات التصدير وتقديم المساعدة لإنشاء المجموعات. وأكد إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المعتمد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، على أن ''التعاون التقني وبناء القدرات هما عنصران أساسيان للبعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف''، كما أعرب كذلك عن التسليم بالأدوار المهمة التي تؤديها المساعدة التقنية ذات التمويل المستدام، وبناء القدرات. وثمة حاجة بشكل رئيسي إلى تقديم هذه المساعدة في مجالات الحواجز التقنية أمام التجارة، والتدابير الصحية، وتدابير الصحة النباتية، وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

٢٢ - ولا تزال الحواجز غير الجمركية السائدة والسياسات المشوهة للمبادلات التجارية ذات التأثير على قطاعات معينة تحد من التنمية الصناعية، وذلك على وجه الخصوص في أقل البلدان نموا والاقتصادات المعتمدة على الموارد، كما تؤثر على الآفاق المرجوة للحد من الفقر

والتبادل التجاري فيما بين بلدان الجنوب. وفضلا عن ذلك تتسم تكاليف تمويل التجارة الدولية في أقل البلدان نموا بالارتفاع، لا سيما في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وليس مرد ذلك إلى ضعف النظام المالي فحسب، بل إنه يعود أيضا إلى ارتفاع تكاليف المعاملات المتعلقة بالوساطة المالية. وهذه التكاليف العالية للمعاملات هي انعكاس للمخاطر الكامنة المرتبطة بعدم توفر الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي، وضعف الأنظمة القانونية، والمشاكل المعلوماتية.

٢٣ - وحتى يتسنى أن تعمل التجارة لصالح الفقراء، لا بد من حفز استجابة الاقتصاد الحقيقي للفرص التجارية. ويمثل تطوير القدرات الإمدادية وتحسين الخدمات التكنولوجية الأولويات الرئيسية لدمج البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نموا بشكل أفضل في التجارة العالمية. ولا يمكن لهذه البلدان، في غياب مثل هذه القدرة الإمدادية، الإفادة من فرص السوق الجديدة المنبثقة عن تحرير السوق وإمكانيات الوصول التيسيرية في الترتيبات التجارية الإقليمية، أو إمكانيات الوصول إلى البلدان المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك، لا تزال هناك ضرورة في العديد من هذه البلدان للربط بشكل أفضل بين قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة وبين الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وفي هذا الصدد، ثمة دليل واضح على الحاجة الملحة لدعم بناء القدرات، أو المبادرات من طرف نظام التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف والثنائي.

توفر الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة

٢٤ - تقف مصادر الطاقة، لا سيما في المناطق الزراعية والنائية، عائقا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا يزال أكثر من ثلث سكان العالم يعيشون دون إمكانية الحصول على إمدادات الطاقة الحديثة. وفي الوقت نفسه، تقع أسواق الطاقة العالمية تحت التأثير المتزايد للطلب المتنامي على الطاقة في البلدان حديثة العهد بالتصنيع، وفي الصين والهند، ولاستمرار ارتفاع الطلب على الطاقة في البلدان المصنّعة، والكوارث الطبيعية التي وقعت في الآونة الأخيرة.

٢٥ - ومن ثم فإن الاهتمام المتزايد الممنوح لتطوير وتطبيق مصادر الطاقة المتجددة هو اهتمام يأتي في الوقت المناسب. ومع الارتفاع المطرد الذي تشهده أسعار الطاقة، يتزايد الاهتمام في بلدان عديدة بمصادر الطاقة المتجددة المستمدة من المياه والرياح والكتلة الحيوية، والطاقة الفولطائية الضوئية والحرارية الشمسية. كما يتزايد الاهتمام بالتدابير الرامية إلى تحسين استخدام الطاقة في جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك في قطاع الصناعة.

٢٦ - ويمثل العمل بأشكال الطاقة المتجددة مسألة أساسية لمساعدة المجتمعات على تلبية احتياجاتها المعيشية الأساسية، لا سيما في المناطق الريفية. وتسهل مصادر الطاقة المتجددة أيضا تحقيق استدامة الطاقة على المدى الطويل، وإيجاد فرص وظيفية وإدرار الدخل، سواء للعاملين في المزارع أو خارجها. وتدعم هذه المصادر تزايد أنشطة التصنيع الزراعي، وزيادة الإنتاجية الزراعية ورفع مستويات المعيشة والحد من هجرة العمالة من المناطق الريفية. وهي تعزز أيضا تدابير الاهتمام بالبيئة وحمايتها وذلك بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومن استخدام مصادر الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة، وإزالة الغابات، وتدهور الأراضي، والتلوث.

الآثار البيئية والتنافسية الرشيدة

٢٧ - يؤكد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠٠٦[٦] على أن النمو الاقتصادي السريع يمكن أن تترتب عليه آثار اجتماعية وبيئية حادة في مجالات مختلفة. وغالبا ما تساهم أنشطة التوسع الحضري السريع واستنزاف الموارد الطبيعية في التدني البيئي وتزايد الأحياء الفقيرة بصفة مستمرة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إعاقة تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية، وأمن البلدان وازدهارها.

٢٨ - ومن الأمور المسلم بها منذ أمد طويل أن النهوض بالقدرات التنافسية للبلدان لا يعتمد فحسب على زيادة مساهماتها الصناعية وإيراداتها، بل يعتمد أيضا على وجود استراتيجيات وسياسات للحد من الفقر تتسم بالاستدامة الاجتماعية والبيئية. وقد أفضى ظهور عدد متنام من ذوي المبادرات التجارية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المتصفين بالمسؤولية في بلدان عديدة إلى تبني روح ''التنافسية الرشيدة''، مما يساعد على إيجاد توازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووضع هذه البلدان على مسار التنمية المستدامة. وتمثل سياسات وممارسات الأعمال التجارية القائمة على وجود حس قوي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات عناصر رئيسية في تحقيق الاتسام بروح ''التنافسية المسؤولة''.

٢٩ - وعلى الرغم من اتضاح المفاهيم بشكل متزايد بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، تظل أنشطة المساعدة التقنية في هذا المجال محدودة. ومن التحديات الرئيسية في هذا الصدد عدم وجود الوعي والقدرات لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بضرورة تبني نهج يقوم على المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يخص تنظيم أنشطتها الإدارية وتسيير عملياتها

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع - E.06.I.18.

اليومية. ويجد العديد من هذه الشركات صعوبة في الاستجابة لمتطلبات ''المسؤولية الاجتماعية للشركات'' من عملائها ومن الشركات المناظرة، وغالبا ما يكون ذلك في شكل مدونات سلوك معقدة، أو أن هذه الشركات تواجه مصاعب في الوصول إلى سلاسل الإمداد العالمية، ومن ثم تخسر الفرص التي يتيحها السوق للشركات التي تقوم ''بالاعتماد المبكر'' لممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٣٠ - وغالبا ما تواجه الحكومات الوطنية والمحلية مصاعب في العثور على أفضل الوسائل لوضع وتنفيذ السياسات والأطر التشريعية في مجالات الممارسات التجارية المتسمة بالاستدامة وروح المسؤولية الاجتماعية، ومنهجيات الإنتاج السليمة بيئيا، والخيارات المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة، بدون أن يتسبب ذلك في إيجاد عراقيل غير مقصودة تقف حائلا أمام تكوين الثروات والنمو الاقتصادي[٧].

تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب

٣١ - حققت القدرات التكنولوجية لبلدان الجنوب، بصفة عامة، تقدما بخطوات غير مسبوقة، لا سيما في البلدان النامية الأكثر تقدما. ويصدق هذا بصفة خاصة على بلدان شرق آسيا والهند وأمريكا اللاتينية، كما يصدق على مجالات التكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيات النانوية، والتكنولوجيات النظيفة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. بيد أن القدرات والمهارات التكنولوجية لا تزال ضعيفة في العديد من أقل البلدان نموا.

٣٢ - وفي حين يسفر انتشار التكنولوجيات المتعلقة بالتجارة بين بلدان الشمال والجنوب عادة عن آثار إيجابية على الإنتاجية في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، يقتصر أثر المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب نفسها على زيادة الإنتاجية بشكل أساسي في الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة. ولذا يبدو من الواضح، في سياق دينامية المزايا التنافسية، أن الاعتماد بشكل حصري على الانتشار التكنولوجي المتعلق بالمبادلات التجارية بين بلدان الجنوب يرجح أن يكون عاملا يفضي إلى تأخير التحول الاقتصادي والتنمية لبلدان الجنوب، وزيادة الفارق التكنولوجي في مجالات حيوية تتعلق بالحد من الفقر، بسبب انخفاض الفوائد العرضية المترتبة عن نقل آثار البحوث والتنمية من بلدان الشمال.

(٧) انظر ورقة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو): "Responsible trade and market access", UNIDO (Vienna, 2006).

٣٣ - ويمثل التركيز بشكل حصري على الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة ''السبيل الأدنى'' للتنمية إذ أن الطلب على هذه البضائع يزداد بطئا في السوق العالمية مما هو عليه الحال بالنسبة للمنتجات ذات التقنية المتوسطة والعالية. ومن الضروري لصناعات التصدير الدينامية للبلدان النامية، التي تخدم الأسواق العالمية، التركيز على الصناعات ذات التقنية الأعلى، وبصفة رئيسية التكنولوجيا المتوسطة، حيث توجد فرص نمو عالية في السوق العالمية.

٣٤ - بيد أنه من الواضح أن الصناعات والتكنولوجيات التي تتسم بدينامية النمو ليست جميعها ذات أهمية للغالبية العظمى من سكان العالم، الذين يعيشون في المناطق الريفية، ومن ثم فهم عناصر غير فاعلة في عملية التطور التكنولوجي العالمية. وغالبا ما تركز الاستراتيجيات الإنمائية لتعزيز سبل العيش الريفية على المجالات منخفضة التقنية، ويمكن لها أن تفيد بشكل كبير من انتشار التكنولوجيا والمبادلات التجارية بين بلدان الجنوب. وثمة حاجة إلى القيام بمبادرات لإدرار الدخل وإيجاد فرص عمل في المناطق الريفية، وذلك في طائفة من المجالات من قبيل تعزيز الأنشطة الإنتاجية الزراعية، وتكثيف عمليات التصنيع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، وإنتاج السلع الأساسية، والحد من الخسائر التالية في مرحلة ما بعد الحصاد ومساكن منخفضة التكلفة، واستخدام الموارد المحلية لمصادر الطاقة الريفية المتجددة، المراعية للاعتبارات البيئية، والهياكل الأساسية.

٣٥ - ويمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم غير الزراعية أن تفيد أيضا بشكل كبير من الاندماج في شبكات المعرفة الابتكارية لكي تحقق الاستخدام الأفضل لأوجه التكامل المتاحة في نطاق بلدان الجنوب. غير أن المعلومات المتعلقة بالنُهج القابلة للتطبيق فيما يخص النسج على منوال أفضل الممارسات في مجالات التصنيع والتصميم والتسويق، هي غالبا غير متوفرة، ويمكن للاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن يلعب دورا رئيسيا في إطلاق الإمكانيات الإنمائية الصناعية الكامنة من خلال النشر الفعال للمعارف داخل نطاق النُظم الابتكارية الصناعية الجديدة فيما بين بلدان الجنوب.

٣٦ - ويمكن أن يكون لهذه النظم تأثير ملحوظ على تطوير مصادر الطاقة المتجددة، التي تقوم بدور مهم في إحداث تحسينات هائلة في نوعية الحياة الريفية. ويمكن للدعم المتعلق بالأعمال التجارية أن يشمل، استنادا إلى العوامل المتعلقة بوجود الحلول الملائمة للطاقة وما يتم تحديده من فرص إنتاجية، إيجاد خيارات منتقاة لتكنولوجيا الطاقة، وتوضيح آثارها، وتعزيزها، مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص لعمليات تجميع و/أو تصنيع المعدات، وبناء قدرات الشركاء المحليين، أو صيانة وإصلاح المرافق.

٣٧ - ويمكن تعميم خبرات البلدان النامية في مجال تطوير الأعمال التجارية ونماذج توصيل الطاقة، مع التأكيد بوجه خاص على استخدامات الطاقة المدرة للدخل، داخل إطار التعاون بين بلدان الجنوب، وأن يصاحب ذلك إنشاء شبكات الدعم المناسبة لتكرار تطبيق هذه الخبرات في مزيد من الحالات.

٣٨ - ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى القنوات المهمة لنقل التكنولوجيا وتكييفها، ويتوقع بصفة عامة لهذا الاستثمار جلب المهارات والمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة التي يمكن نقلها إلى البلد المضيف، من خلال إنشاء مرافق التدريب وغيرها من المرافق. بيد أن الحد الذي يمكن به للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون ذا تأثير من خلال الروابط المحلية وتحسين التكنولوجيا وتعزيز الإمكانيات المحلية يعتمد على التفاعل بين نُظم التجارة والتنافس، والشروط الموضوعة على عمل الشركات الأجنبية، والاستراتيجيات المؤسسية، والموارد المتوفرة لدى الشركات عبر الوطنية، بالإضافة إلى تطوير العوامل المتعلقة بالأسواق المحلية والأطر المؤسسية.

٣٩ - ومن ثم، فإن هناك تحديا حيويا، لا سيما في أقل البلدان نموا، يتمثل في التعزيز المتواصل لروابط الأعمال التجارية المحلية، ومجموعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وشراكات الأعمال التجارية، وتوفر الطاقة الريفية، وإدخال المزيد من التحسين على الأُطر المؤسسية وأُطر السياسات، لتوفير تربة خصبة تتيح الحصول على هذه الفوائد العرضية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وإقامة الشبكات الابتكارية، والأشكال الأخرى لنقل التكنولوجيا.

٤٠ - ويبرز الاهتمام المستمر بإقامة المجموعات الصناعية وشراكات الأعمال التجارية دور البيئة الاقتصادية المحلية فيما يخص قيام الشركات بالاتجار والتنافس معاً بطرائق تعزز قدرات فرادى الشركات على النماء. وهكذا تركز بيئة الأعمال التجارية على عوامل رئيسة، تكمن وراء نجاح الأعمال التجارية على المستويين الإقليمي والوطني، لا سيما فيما يخص صحة بيئة الاقتصاد الكلي، وجودة المؤسسات العامة وقدرة الشركات على الابتكار وتبني تكنولوجيات جديدة.

ثالثا – معالجة المسائل الصناعية الرئيسية: استجابة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[٨]

٤١ – بالنظر لأنماط التنمية الصناعية التي تتطور بسرعة، وللمسائل الرئيسية التي تحتاج لمعالجة لبلوغ التنمية الصناعية، وللأولية العالية الموضوعة لتقدم خطط التنمية العالمية المجسدة في الأهداف الإنمائية للألفية، قررت اليونيدو أن تركز عملها على ثلاثة مجالات مواضيعية يمكن أن تكون مساهمتها فيها أكثر فعالية وهي:

(أ) الحد من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية؛

(ب) بناء القدرات التجارية؛

(ج) الطاقة والبيئة.

الأولويات المواضيعية لليونيدو

النمو الاقتصادي المستدام

الحد من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية	بناء القدرات التجارية	الطاقة والبيئة
• إطار تمكيني ودعم مؤسسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم • تطوير قدرة النساء الريفيات على مباشرة الأعمال الحرة • تنمية مجموعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم • تطوير الصناعات الزراعية • توفير الطاقة بالريف للاستخدام الإنتاجي • تقليل تلوث الماء الصناعي للمجتمعات الفقيرة	• التصنيع التنافسي • إدارة التكنولوجيا/خطة تفصيلية ورؤية متبصرة للتكنولوجيا • توفير المنافع العامة اللازمة لنشر التكنولوجيا • تعزيز الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والتحالفات • اتحادات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمسؤولية الاجتماعية للشركات • تقوية البنية التحتية للمعايير وأنظمة القياس والفحص وتقييم المطابقة	• الطاقة المتجددة • كفاءة الطاقة الصناعية • إنتاج نظيف ومستدام • إدارة المياه • بروتوكول مونتريال • اتفاقية ستوكهولم • تغير المناخ

(٨) انظر ”الإطار البرنامجي المتوسط الأجل المستكمل، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧“، اليونيدو (فيينا ٢٠٠٦).

الحد من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية

٤٢ - في مجال الحد من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية، يتمثل الهدف في مساعدة الفقراء على اكتساب معيشتهم وتنمية الاقتصاد عن طريق تكوين الثروات. ويتم التركيز بصفة خاصة على البرامج المتخصصة في مباشرة الأعمال الحرة وتطوير القطاع الخاص.

٤٣ - تسعى استراتيجية اليونيدو لتنمية القطاع الخاص للاستجابة للمتطلبات المتباينة للمجموعات المستهدفة المختلفة. وهي مبنية على الإدراك بأن الاحتياجات المتخصصة، مثلا، لمشاريع متطورة متوسطة الحجم لتكنولوجيا المعلومات هي أمر بعيد كل البعد عن احتياجات الدعم الأساسية لشركات ريفية صغرى تعمل في مجال تصنيع الأطعمة. ومن الواضح أن تنوع قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تمنع أي نهج للدعم يتبع مبدأ ''مقاس واحد يناسب الجميع''. واستراتيجية اليونيدو لدعم القطاع الخاص مبينة في المصفوفة أدناه.

نهج اليونيدو المحدد الهدف لتنمية القطاع الخاص

الفئة المستهدفة	الهدف الرئيسي للتنمية	التحديات الرئيسية	التوجه الرئيسي للسوق	برامج اليونيدو الخاصة بالدعم	
متوسطة	''العولمة العادلة''	الإدراج التنافسي ضمن سلاسل القيمة الوطنية والعالمية	أسواق التصدير الإقليمية والعالمية	المسؤولية الاجتماعية للشركات والشراكات في الأعمال اتحادات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم	بيئة العمل التجاري وخدمات الدعم المؤسسي
صغيرة	التنمية المحلية المستدامة	إيجاد ''الوسط المفقود''	محاولات السوق الوطني للولوج في أسواق التصدير	تطوير المجموعات والشبكات	
بالغة الصغر	الحد من الفقر	الانتقال من وضع البقاء إلى وضع النمو	الأسواق المحلية	مباشرة الأعمال الحرة والأمن البشري من قبل سكان الريف والنساء	

٤٤ - تشمل برامج الدعم المحددة لدى اليونيدو لتنمية القطاع الخاص تطوير المجموعات والشبكات؛ واتحادات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وشراكات الأعمال؛ وتطوير مباشرة الأعمال الحرة من قبل سكان

الريف والنساء؛ وخدمات الدعم الإعلامي؛ وتشجيع الإطار التمكيني والدعم المؤسسي؛ وخدمات تعزيز الاستثمار والتكنولوجيا.

٤٥ - ويعزز تطوير المجموعات والربط الشبكي أنظمة فعالة للعلاقات داخل المجموعات الصناعية (مثلا، سواء بين الشركات داخل المجموعة، وبين تلك الشركات ومؤسسات الدعم)، بغرض تمكين الشركات الصغيرة من بلوغ الكفاءة الجماعية واكتساب الميزة التنافسية. لقد جرى تنفيذ المشروع عن طريق مشاريع التعاون الفني في إكوادور وباكستان وتونس وجامايكا وزمبابوي والسنغال والمغرب والمكسيك ونيكاراغوا والهند. ويجري في الوقت الحالي إنشاء مشاريع جديدة في إثيوبيا وجمهورية إيران الإسلامية وفييت نام.

تطوير المجموعات والربط الشبكي في الهند

لقد نُفذ برنامج لتطوير المجموعات في الهند استهدف مباشرة سبعة مجموعات و ٨٠٠ شركة تقريبا تعمل في مجالات المنسوجات والحرف اليدوية والجلود والأدوية والمواد الغذائية. وتمثل أثره على الشركات المستفيدة في حدوث زيادة كبيرة في الصادرات (٨ ملايين دولار تقريبا)، وفي المبيعات/عقود الباطن المحلية (٣,٥ مليون دولار تقريبا)، وفي الاستثمار (٨,٥ مليون دولار تقريبا). وتحققت وفورات تبلغ ٢ مليون دولار أمريكي تقريبا بفضل إدخال أنواع من التكنولوجيا لم تكن متوفرة لدى المجموعات في السابق. وحصلت ٦٣ شركة على الشهادات ذات الصلة بالمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وشارك مئات عديدة من الأشخاص في حلقات عمل/عروض منظمة التجارة العالمية. وجرى إحياء أو إنشاء أكثر من ٢٠ من جماعات وشبكات العون - الذاتي. لقد أصبح نهج المجموعات الآن جزءا من السياسات الهندية، واعتمدت سبع من الولايات وخمس مؤسسات وطنية نهج تطوير المجموعات في استراتيجياتها الخاصة بدعم الشركات الصغيرة. وجرى تدريب أكثر من ١٥٠ من ممارسي تطوير المجموعات فيما أصبح الآن برنامجا تدريبيا يمول نفسه بالكامل.

٤٦ - والهدف من اتحادات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هو تعزيز الصادرات عن طريق تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من التغلب على مشاكل المعلومات والقياس المرتبطة بأنشطة التصدير، لا سيما في المراحل المبكرة من التصدير. وبالتكاتف مع بعضها البعض لتشجيع الصادرات، فإن مجموعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أصبحت قادرة على أن تنافس بفعالية أمام الشركات الأخرى في أسواق لم تكن لها

القدرة على دخولها قبل ذلك التكاتف. ويجري تنفيذ البرنامج أو يخطط له في الأرجنتين والأردن وأوروغواي وبيرو وتونس ولبنان ومصر والمغرب والهند.

تشجيع صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تونس

تتعاون اليونيدو مع وزارة الصناعة التونسية، منذ عام ٢٠٠١، في دعم اتحادات التصدير في تونس. وفي الوقت الحالي هناك ١٠ اتحادات تصدير عاملة متخصصة في قطاعات مختلفة (مثلا، قطع غيار السيارات، والأعمال الهندسية، والصناعات الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات). وقد أجرى اتحاد تشجيع تصدير قطع غيار السيارات ''C8''، والذي يجمع ثمانية شركات تصنيع تونسية، دراسات للعديد من الأسواق الأفريقية، ونظم بعثات وشحنات مشتركة لبلدان أفريقية مختارة. وفي السنوات الثلاث الماضية، زادت مبيعات التصدير لأعضاء الاتحاد بنسبة ٦٧ في المائة مقابل ٣٠ في المائة لقطاع مكونات السيارات التونسي بكامله. والاتحاد الهندسي التونسي الذي يجمع بين ١٢ شركة ليست لديها خبرة في التصدير، تمكن من كسب مناقصات دولية هامة في الجزائر وفي بلدان غرب أفريقيا، ووقع اتفاقيات تعاون مع شركاء إيرانيين ومن جنوب أفريقيا. وقد بدأ هذان الاتحادان الآن في دخول أسواق تتسم بقدر أكبر من التحدي في بلدان من الشمال. وأصبحت مجموعة متنوعة من المؤسسات الوطنية الآن تضطلع بالجهود لتشجيع اتحادات التصدير.

٤٧ - وفي الكثير من الأحيان تصاحب عملية تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص تكاليف اجتماعية عالية: تشمل البطالة، والفساد، وتدهور البيئة، وقلة أو انعدام الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية. ويُنظر إلى تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات كطريقة تتخذها الشركات للمساعدة في تخفيف تلك التكاليف الاجتماعية بينما تساهم في نفس الوقت في تحديث القطاع الصناعي. ويقوم برنامج اليونيدو بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات والشراكات في الأعمال التجارية على ثلاث دعامات هي: المشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ ومبادرة بناء القدرات فيما يختص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ وبرنامج الشراكة في الأعمال التجارية.

٤٨ - إن مشاركة اليونيدو في الاتفاق العالمي موجهة نحو تلبية المتطلبات المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن إطار الاتفاق. وتركز مبادرة بناء القدرات فيما يختص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على وضع منهاج عمل لتوفير الخدمات التطبيقية لتنفيذ

مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى السياسات وعلى المستوى المؤسسي وعلى مستوى الشركات. يوفر برنامج اليونيدو للشراكة في الأعمال التجارية المساعدة الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وللمنشآت المرتبطة بها، ويعزز قدرتها على تطبيق وتنفيذ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق التنافس المسؤول. وقد نُفِذت مشاريع التعاون الفني بمقتضى هذا البرنامج في جنوب أفريقيا وغانا وكرواتيا والمغرب ونيجيريا والهند. ويجرى حاليا إنشاء مشاريع جديدة في جمهورية تنزانيا المتحدة وصربيا والصين وفييت نام ونيكاراغوا. يقدم المشروع في كرواتيا خدمات استشارية في مجال السياسات بغرض بناء القدرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المؤسسات الداعمة للصناعة لتمكينها من مساعدة قطاع الأعمال، وبصفة خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات التوجه التصديري، بتزويدها بمنهجية تطبيقية مع الأدوات المتعلقة بها من أجل التقيد، فيما يتعلق بفعالية الكلفة، بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يختص بالمشترين العالميين وسلاسل الإمدادات.

٤٩ - تدعم اليونيدو أيضا تطوير تنظيم المشاريع من قبل سكان الريف والنساء بغرض تمكين سكان الريف والنساء من منظمي المشاريع من الاستفادة من الفرص الاقتصادية المبنية على آليات السوق ومن مبادرات تنظيم المشاريع. ويركز البرنامج على وجه الخصوص على أقل البلدان نموا وعلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتم تنفيذ مشاريع للتعاون الفني بمقتضى هذا البرنامج في إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي ورواندا وسيراليون وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا والمغرب وملاوي وموزامبيق وناميبيا. وفي موزامبيق أنشئ مشروع نموذجي لتنفيذ ''مُجَمَّع'' لإصدار التراخيص وإسداء المشورة بشأن المتطلبات التنظيمية كجزء من مكتب حكومي خاص بالمقاطعة. وكنتيجة للمشروع، أصبحت عملية التسجيل شفافة وفعالة، وزاد عدد الشركات المسجلة، وانخفضت الرشوة، وارتفعت إيرادات الضرائب. وقررت حكومة موزامبيق تكرار النموذج في جميع المحافظات. ونُفذ البرنامج في مناطق أخرى تشمل الأردن وأفغانستان وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وسري لانكا وغواتيمالا والفلبين وفييت نام وكوبا.

٥٠ - كما تقدم اليونيدو أيضا خدمات الدعم بالمعلومات الخاصة بالأعمال لمساعدة الشركات الصغيرة لتصبح قادرة على المنافسة والنمو. ونُفذت مبادرات الربط الشبكي بالمعلومات المدعومة من قبل اليونيدو في كل من باكستان والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وسري لانكا والصين وغواتيمالا وكوبا ومدغشقر والمغرب والمملكة العربية السعودية.

٥١ - ولتقوية القدرات الوطنية من أجل إيجاد بيئة أعمال مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطويرها باستمرار، تقدم اليونيدو المشورة والمساعدة الفنية في صياغة وتنفيذ سياسات مناسبة، وتدعم البنية التحتية من أجل مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لكي تعمل على أرضية ممهدة. وقد نُفذت وتُنَفَّذ مشاريع وفقا لهذا البرنامج في أذربيجان وأوزبكستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وقيرغيزستان وكازاخستان.

توفير بيئة تمكينية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في فييت نام

ركز الدعم الذي تقدمه اليونيدو لحكومة فييت نام على إنشاء بنية تحتية مؤسسية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على كل من المستوى الوطني ومستوى المقاطعات - يتكون من مجلس تشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو هيئة استشارية متعددة القطاعات تخضع لرئيس الوزراء، ووكالة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي وكالة لتنسيق السياسات من المستوى المركزي. وضمن نطاق هذا المشروع، صاغت الحكومة خطتها الخمسية الأولى لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. تحدد الخطة تدابير للسياسات ولبناء القدرات بغرض تسهيل الأنظمة التي تحكم دخول السوق، والترخيص بمزاولة الأعمال التجارية، والضرائب، والحصول على الأراضي، والعمالة، وحل المنازعات التجارية، ونقل التكنولوجيا. وقد بدأت الحكومة، من خلال شراكة مع اليونيدو، إصلاحا إداريا رئيسيا لتنفيذ سجل وطني محوسب للأعمال التجارية بغرض زيادة الشفافية في بيئة الأعمال التجارية وخفض تكلفة القيام بالأعمال عن طريق تبسيط ومعايرة وتوحيد إجراءات تسجيل الأعمال وتوحيد تسجيل الأعمال والضرائب والإحصاءات. وقامت اليونيدو أيضا بمساعدة الحكومة في إجراء استعراض شامل لجميع الأنظمة المتعلقة بترخيص مزاولة الأعمال الصادرة من قبل ١٩ وزارة ووكالة وإدارة. وهذه الأنظمة منشورة الآن بمواقع الحكومة على شبكة الإنترنت.

٥٢ - تجمع اليونيدو بين تقديم المساعدة والمشورة الفنية وبين التدخلات المباشرة لإقامة البنى التحتية للدعم المؤسسي، مثلا، للصناعات الغذائية وغير الغذائية القائمة على الزراعة، وبصفة خاصة في المناطق الريفية. والهدف هو تحسين القدرة التنافسية والمرونة والإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تسهيل تدفقات الإنتاج؛ وتحسين نوعية

المنتج؛ وزيادة القيمة المضافة؛ وخفض الفاقد عقب الحصاد؛ وتقليل التالف وزيادة الاستفادة من المنتجات الجانبية؛ وتحسين تعبئة المنتجات المحلية. ويقدم الدعم أيضا عن طريق إنشاء مراكز التفوق الفني في مجال التصنيع الزراعي. وتخطط اليونيدو حاليا لإدخال نظم معيارية لكل من الصناعات القائمة على الجلود وصناعات النسيج والملبوسات في البلدان النامية.

بناء القدرات التجارية

٥٣ - هناك إدراك متزايد بأن المشاركة المجزية من جانب البلدان النامية في نظام التجارة العالمي تعتمد كثيرا على تحسين إمكانية الوصول إلى السوق مثلما تعتمد على القدرة على الاستجابة الفعالة للعرض، والتقيد بالمعايير الدولية للمنتجات والعمليات، والقدرة على الاتصال بالأسواق. ولا تواجه البلدان النامية حواجز التعريفة الجمركية فقط، ولكنها تواجه بصفة متزايدة أيضا الحواجز التقنية أمام التجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. والحواجز التقنية أمام التجارة هي معايير ومتطلبات تقنية يضعها كل بلد على حدة لحماية الصحة والسلامة والبيئة، بينما تركز متطلبات التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية بصفة أساسية على الأنظمة الخاصة بسلامة الغذاء. وعلى الرغم من أن هذه الأنظمة ضرورية من وجهة نظر البلدان المستوردة، إلا أنها يمكن أن تصبح حواجز مؤثرة تعوق صادرات البلدان النامية.

٥٤ - وتساعد مبادرة اليونيدو لبناء القدرات التجارية الدول النامية على مواجهة تلك التحديات وتُمَكِنَهم من تأمين نصيب متزايد من التجارة الدولية في المصنوعات. وهي تفعل ذلك عن طريق توفير خدمات الدعم في اثنين من ثلاثة مجالات رئيسية.

(أ) تطوير قدرات تصنيعية تنافسية عن طريق تطوير نوعية المُنْتَج وطريقة الإنتاج، وتعزيز الإنتاجية، والسلامة وتحسين فعالية الكُلفة؛

(ب) تطوير وتعزيز المطابقة لمتطلبات السوق عن طريق إنشاء البنية التحتية المادية والمؤسسية اللازمة لإثبات أن المنتجات مطابقة للمتطلبات التقنية الموضوعة ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع إيلاء عناية خاصة لتطوير معايير وبنى تحتية لقياس المطابقة؛

بالنسبة للمجال الثالث، تتعاون اليونيدو مع منظمات أخرى (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية) وهما منظمتان متخصصتان في العنصر التالي وتركزان على:

(ج) تعزيز القدرة على الاتصال بالأسواق عن طريق تحسين فعالية المشاركة في مفاوضات التجارة العالمية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وإيجاد آليات لضمان انسياب التجارة بفعالية أكبر (تيسير التجارة).

٥٥ - وثمة مثال بارز على المساعدة التي تقدمها اليونيدو بمقتضى مبادرة بناء القدرات التجارية هو برنامج النوعية الخاص بالاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والذي يموله الاتحاد الأوروبي. فقد ساعدت اليونيدو المؤسسات والشركات الوطنية العاملة في قطاع الأسماك في بنن وكوت ديفوار وتوغو. ويقوم قطاع الأسماك في تلك البلدان بتوظيف آلاف العاملين ويصدر أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ طن من المنتجات للاتحاد الأوروبي سنويا. وقد أدت مساعدة اليونيدو إلى تحسين نوعية وسلامة المنتجات المصدرة طبقا للمتطلبات الصحية للسوق. وبناء على طلب من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومن الاتحاد الأوروبي، تقوم اليونيدو بإعداد مرحلة ثانية لتوحيد النتائج التي حصلت عليها بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وتوسعة أنشطة البرنامج لتمتد إلى البلدان الأخرى التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا. كما تواصل اليونيدو، بالاشتراك مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، تطوير برنامج دون إقليمي لإعادة تنظيم الهياكل الصناعية وتطويرها. وسيساهم هذا البرنامج في إعداد بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لإدخال ترتيبات تجارية متحررة مع الاتحاد الأوروبي ابتداء من عام ٢٠٠٨. ويجري العمل في مشاريع إقليمية مماثلة في بلدان نهر الميكونغ وبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

تعزيز جودة الجلود الإثيوبية

يتضح دعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتعزيز جودة الناتج والإنتاج من الصادرات المصنعة من مشروع الجلود في إثيوبيا.

فقد عملت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعاون وثيق مع الحكومة الإثيوبية لوضع خطة رئيسية لصناعة الجلود والمنتجات الجلدية في إثيوبيا. وحددت الخطة النهج والأهداف فيما يتعلق بعائدات التصدير وفرص العمل المتولدة والاستثمارات اللازمة. واعتمدت اللجنة الوطنية لتنسيق الصادرات برئاسة رئيس الوزراء السيد ملس زيناوي الخطة الرئيسية بوصفها الإطار الاستراتيجي لإثيوبيا لتطوير صناعة الجلود والمنتجات الجلدية. وتشمل النتائج المحققة:

- ترتيبات للتعاقد من الباطن مع أحد مصانع الأحذية الرئيسية في إيطاليا وأحد مصنعي الأحذية في أديس أبابا. وبنهاية عام ٢٠٠٥ تم بيع ٠٠٠ ١٠٠ زوج من الأحذية المصنوعة في إثيوبيا في الأسواق الإيطالية. وأعلن المتعاقد الإيطالي بالفعل أن حجم الصادرات إلى إيطاليا يتوقع له الزيادة في عام ٢٠٠٦.

- نقلت إحدى شركات الدباغة البريطانية المرموقة مصنع إنتاجها من جلود الضأن والماعز المصقولة جيدة النوعية لإنتاج القفازات إلى إثيوبيا مع احتمال التصدير إلى البلدان الآسيوية، بما فيها اليابان. وأعلنت الشركة عن عزمها أيضا فتح مصانع للملابس الجلدية من أجل الأسواق الخارجية.

واستنادا إلى إسقاطات التصدير الحالية أعلنت رابطة مصنعي الجلود الإثيوبية أن من المتوقع أن تحقق للمنتجات من الصادرات الجلدية أثناء السنة المالية بالمقارنة مبلغ ١٠٣ ملايين دولار مقابل ٦٦ مليون دولار في السنة الماضية.

٥٦ - تقدم اليونيدو المساعدة لتطوير خدمات توثيق معترف بها دوليا في عدد من البلدان. وتشمل هذه الخدمات، المتاحة لمشاريع التصدير والمشاريع المحلية، الخدمات الإدارية في مجالات الجودة (المعيار ٩٠٠١) والبيئة (المعيار ١٤٠٠٠) والمساءلة الاجتماعية (المعيار ٨٠٠٠) وسلامة الأغذية (المعيار ٢٢٠٠٠) من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ونقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر. وأخيرا تقدم اليونيدو مجموعة رسمية من الخدمات في تحليل القدرات التنافسية للبلدان الراغبة.

٥٧ - وتقدم اليونيدو المساعدة أيضا لتعزيز قدرة مؤسسات الدعم (هيئات فحص الأغذية ومراقبة نوعيتها، وفحص الأغذية، والبحث والتطوير والتدريب، ومصانع الأغذية والرابطات القطاعية والتجارية والمنظمات غير الحكومية) من خلال توفير التدريب وتوفير معدات وأدوات ومواد التدريب والبيان العملي وإعداد أدلة العمل. واستفادت من المساعدة التي تقدمها اليونيدو ٢٥ دائرة من دوائر فحص الأغذية و ٢١ مصنعا من مصانع الأغذية في عام ٢٠٠٥، فضلا عن مؤسسات دعم أخرى. وتم تدريب نحو ٧٥٠ مفتشا و/أو مراجعا لسلامة الأغذية وأبدى معظمهم مستوى عاليا من التخصص من خلال إبراز قدراتهم على ممارسة رقابة علمية تقوم على تقويم المخاطر وتلبية معظم احتياجات الصناعة في تنفيذ النظم المتعلقة بسلامة الأغذية وإدارة النوعية.

مساعدة مربي الكاماليد في بيرو (حيوان اللاما والفايكونا)

شرعت اليونيدو في أيار/مايو ٢٠٠٢ في تنفيذ مشروع لمساعدة مربي الكاماليد (اللاما والفايكونا) والحرفيين والمشاريع الصغيرة لزيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. ويحظى الصوف العالي الجودة لهذه الحيوانات بقيمة عالية كمادة خام لصناعة الملبوسات والأزياء ويدر أسعارا عالية للغاية. وأنشأت اليونيدو مركزين

تكنولوجيين لصناعة الملبوسات من وبر الكاشمير في كل من كونا وهوانكفيليكا يتيحان الفرص لحصول الأفراد والمشاريع على التكنولوجيات والأدوات والعمليات الجديدة، فضلا عن تقديم المعلومات عن أفضل الممارسات في مجالات الإنتاج والتعبئة والتخزين واستغلال الوبر لأغراض تجارية. كما أنشأت أيضا معملين متنقلين للتجارب ومراقبة النوعية يوفران رقابة على الجودة في الموقع.

شكل مربيو الحيوانات مجموعات منذئذ وأصبحوا يتبادلون المعارف المكتسبة مع المربين الآخرين، فضلا عن أصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة للغاية. ويجري العمل أيضا لإقامة روابط مع الشركاء في البلدان الصناعية والبلدان النامية. وتتمثل الخطوة المهمة الأخرى في وضع إجراء مستدام لطرح المنتجات المصنعة محليا في الأسواق الدولية. وتم منذ بدء المشروع تحقيق النتائج الملموسة التالية:

- شملت التحسينات ٣ ٣٠٠ قطيع.
- يمثل حيوان الألبكة ١٠ في المائة من برنامج التربية الإجمالي، مما يزيد من الأثر غير المباشر على جميع قطعان الألبكة في بيرو إلى نسبة ٦٠ في المائة.
- أدى نقل التكنولوجيا إلى إحداث أثر مباشر على حياة ٨ ٠٠٠ أسرة زراعية.
- كما أدى مرفق تخزين وفرز الوبر إلى زيادة بمعدل ٤٠ في المائة في دخول ٢٥٠ أسرة تقوم بتربية المواشي.
- تتوفر لـ ١٠٠ رابطة من رابطات المنتجين الآن في بونا وهوان كافيلكا قدرات للتصدير.

ساهم معرض أُقيم تحت شعار ''من هوان كافيلكا إلى العالم'' في وصول طلبات أولية بالتصدير.

٥٨ - كان أحد مصادر القلق الرئيسية التي تم التعبير عنها هو حالة الملايين من مزارعي القطن في أفريقيا والتحدي الذي يواجههم بسبب الدعم الذي يتلقاه منتجو القطن في بعض البلدان المتقدمة النمو وما يسببه من تشويه للتجارة. وتقوم اليونيدو، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومنظمات أخرى، بمساعدة منتجي القطن في أفريقيا بوضع معايير للقطن في المنطقة وتعزيز نوعية المنتجات ودعم القيمة المضافة الناتجة عن التجهيز ودعم صادرات القطن

والمنتجات القطنية. وسوف يستمر البرنامج حتى عام ٢٠١١، وستصحبه برامج مماثلة تشمل بلدان ومنتجات أخرى.

٥٩ - يعتبر التبصر التكنولوجي أهم العناصر التقدمية في عملية تطوير التكنولوجيا، حيث يوفر مدخلات لصياغة السياسات والاستراتيجيات التكنولوجية التي توجه تنمية الهياكل الأساسية التكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح التبصر التكنولوجي الدعم في مجالات الابتكار والحوافز وتقديم المساعدة إلى المشاريع في مجال إدارة التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا، مما يفضي إلى تعزيز القدرة التنافسية والنمو. وتنفذ اليونيدو حاليا مبادرة عالمية بشأن التبصر التكنولوجي توفر المنهجيات الملائمة لتعزيز التطوير المستدام والمتجدد وتعزز الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦٠ - من أجل زيادة فرص حصول المشاريع على الاستثمار الدولي وتدفقات التكنولوجيا تساهم اليونيدو في تعزيز قدرات البلد المعني على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بجملة أمور تشمل تقديم المشورة من أجل تحسين نظام الاستثمار وتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على تشجيع الاستثمار وإقامة التحالفات التجارية والربط بين المشاريع في البلدان النامية والمشاريع الأجنبية. وتستند اليونيدو في هذا البرنامج على شبكتها المخصصة على نطاق العالم من مراكز التعاقد من الداخل والشراكة التي تخدم كمراكز لتقديم المعلومات التقنية والمواءمة للتعاقد من الباطن وإقامة الشراكات الصناعية بين البائعين والموردين وعلى شبكتها من مكاتب الاستثمار وتعزيز التكنولوجيا لإقامة روابط ثنائية مع البلدان المصدرة لرأس المال من خلال برامج ترويجية كالحلقات الدراسية وزيارات الأفرقة وبرامج الوفود. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، تقدم اليونيدو المساعدة لتعزيز النظم الوطنية لإدارة التكنولوجيا من أجل تطوير التكنولوجيا واكتسابها وتكييفها وتحسينها ونشرها لأصحاب العمل الوطنيين. وهي تفعل ذلك أساسا من خلال إنشاء وتعزيز ووضع ترتيبات للربط الشبكي فيما بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالتكنولوجيا المرتبطة بالصناعات الخاصة بالبحث والتطوير والمؤسسات التقنية الأخرى في القطاعين العام والخاص، فضلا عن الجامعات ومنظمات البحوث.

٦١ - تشمل المبادرة الرئيسية التي اضطلعت بها اليونيدو مؤخرا في هذا السياق الدراسة الاستقصائية الثالثة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا التي شملت أكثر من ٢٠٠ ١ شركة في ١٥ بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وتشكل الدراسة فهما متعمقا لطبيعة أنواع الاستثمار المختلفة وأثرها على الاقتصادات المضيفة والآثار المترتبة من الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة على الشركات المتعددة الجنسيات الصغيرة وأصحاب العمل الأجانب

المستقلين الذين يضطلعون بمعظم الاستثمار الأجنبي في المنطقة والاختلاف في الاستثمارات المنفذة في الشمال والجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد ٣٨٠ فرصة استثمارية في أفريقيا وصياغتها من خلال برامج اليونيدو وعرضها على المستثمرين الصينيين أثناء المعرض الصيني الدولي التاسع للاستثمار والتجارة الذي نظم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في ثيامين، الصين. وأصبح هذا التشجيع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ملمحا رئيسيا من أنشطة اليونيدو في مجال نقل التكنولوجيا ونشرها الذي يركز على نقل التكنولوجيا على نحو متزايد من الهند والصين إلى البلدان النامية الأخرى، ولا سيما بلدان أفريقيا والبلدان الأقل نموا.

الطاقة والبيئة

٦٢ - ما برحت الطاقة تمثل موضوعا رئيسيا في عمل اليونيدو منذ أكثر من ثلاثين عاما، وظلت برامجها تعالج جانبي العرض (توفير الطاقة للصناعة واستخدام موارد الطاقة الجديدة) والطلب (تحسين كفاءة الطاقة الصناعية). ويتمثل هدف اليونيدو في المساهمة في التصدي لتحديين أساسيين:

- الفصل بين الكثافة في استخدام الطاقة وبين النمو الاقتصادي؛
- الحد من أثر استخدام الطاقة على البيئة.

٦٣ - تهدف الأنشطة البيئية لليونيدو إلى منع التلوث الصناعي والنفايات الصناعية وإدارة المخلفات بطريقة سليمة بيئيا. وهي تقوم بذلك عن طريق ثلاثة برامج رئيسية:

- الإنتاج الأنظف والمستدام
- إدارة المياه
- تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف (بروتوكول مونتريال واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية العصية التحلل).

تعمل اليونيدو فيما يتعلق بكل من عنصري الطاقة والبيئة في برامجها مع الحكومات والهيئات الدولية المختلفة، بما فيها مرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق بروتوكول مونتريال المتعدد الأطراف.

٦٤ - وفي مجال الطاقة، تعمل اليونيدو على تشجيع التدابير المتعلقة برفع كفاءة الطاقة والتوسع في استخدام موارد الطاقة المتجددة (الكتلة الحيوية والرياح والشمس والطاقة الهيدرولوجية والطاقة الحرارية الأرضية). وتركز خدماتها في مجال الدعم على الاستخدام

المنتج لمصادر الطاقة المتجددة والطاقة الأنظف، ولا سيما في المناطق الريفية. ويرد فيما يلي وصف لأهم مشروعين تنفذهما اليونيدو في هذا المجال.

تعزيز كفاءة الطاقة الصناعية في الصين

تتيح النظم الصناعية التي تعمل بالمحركات واحدة من أكبر الفرص لتحقيق وفورات في الطاقة الصناعية مع توفر إمكانية لتحسينها بمعدل ٢٠-٥٠ في المائة (في مقابل استهلاك سنوي يزيد عن ٢ تريليون كيلوواط/ساعة. وطورت اليونيدو قدرات في كل من شنغهاي وجيانغسو للاستفادة من هذه الإمكانات الهائلة للطاقة. وتم إجراء نحو ٤٠ تقييما لوحدات صناعية باستخدام القدرات الجديدة. ففي مرفق واحد من المرافق الضخمة للمنتجات البتروكيميائية، أدت التقييمات لنظمه من المحركات إلى تحديد ١٤ مليون كيلوواط/ساعة من وفورات الطاقة التي يمكن تحقيقها باستثمار مبلغ لا يزيد عن ٠٠٠ ٤٠٠ دولار. وكان حجم الوفورات كبيرا لدرجة أنه تم سداد الاستثمار خلال نصف سنة. وتقوم اليونيدو حاليا بربط نظام الجودة ونظام إدارة البيئة (المعيار ٩٠٠٠ والمعيار ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس) للوصول بالنظام الصناعي إلى الحد الأمثل، ولا يقل الهدف عن إحداث تغيير دائم في ثقافة الشركات تجاه كفاءة الطاقة باستخدام الهيكل الحالي لإدارة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ولغتها ونظام المساءلة فيها.

توليد الطاقة الكهرمائية على نطاق صغير في الهند

في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حصلت قرية مانكولام (وهي مدينة صغيرة نائية في ولاية كيرالا يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ١٥ نسمة) على الكهرباء لأول مرة في التاريخ. وتحقق ذلك من خلال مشروع صغير لتوليد الطاقة الكهرمائية نفذته اليونيدو. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت اليونيدو مركزا لتنمية المجتمع لضمان مساهمة مصدر الطاقة الجديد في إيجاد فرص عمل وزيادة الدخول مع توفير أنشطة للترفيه وتمضية الوقت. ويشتمل المركز على قاعة للحاسوب وجهاز تلفزيون وطاحونة للدقيق ومركز للطحن. وفضلا عن ذلك، تم ربط القرية من خلال الساتل بشبكة الإنترنت، مما أتاح للقرويين الانضمام إلى المجتمع العالمي. ويقوم مجتمع قرية بانشايات بامتلاك النظام وتشغيله وصيانته.

٦٥ - في مجال البيئة، يهدف برنامج اليونيدو للإنتاج الأنظف إلى بناء قدرات وطنية في مجال الإنتاج الأنظف وتعزيز الحوار بين الصناعة والحكومة وتعزيز الاستثمار لنقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا. وتساعد اليونيدو من خلال هذا البرنامج في التوفيق بين

اهتمامات الإنتاج الصناعي التنافسي والاهتمامات المتعلقة بالبيئة. والإنتاج الأنظف يعني أكثر من مجرد إيجاد حل تقني. فله تطبيقات واسعة على مستويات صنع القرار في مجال الصناعة مع توجيه التركيز الرئيسي إلى اعتماد تكنولوجيات وتقنيات أنظف داخل القطاع الصناعي. ويجري بالتدريج الاستعاضة عن نظم الرقابة على التلوث المكلفة بتطبيق استراتيجية تهدف إلى الحد من التلوث ومن النفايات وتفاديها طوال دورة الإنتاج تبدأ بالاستخدام الفعال للمواد الخام والطاقة والمياه حتى الناتج النهائي. ومنذ عام ١٩٩٥، تم إنشاء ٣١ مركزا وطنيا وبرنامجا للإنتاج الأنظف بواسطة اليونيدو بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في حوض نهر الدانوب

عملت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، إلى جانب مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية السلوفاكية والكرواتية والهنغارية التابعة لها ومؤسسات الدعم المماثلة في بلغاريا ورومانيا، مع مشاريع من مختلف القطاعات الصناعية، مثل الكيماويات، والأغذية، والآلات، والنسيج، ولب الورق والورق، من أجل إدخال برنامج نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في ١٧ ''بقعة ساخنة'' لتلوث المياه في حوض نهر الدانوب. ويتيح برنامج نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا للمؤسسات الاختيار من قائمة للأدوات والمنهجيات (بما في ذلك الإنتاج الأنظف، ونظم الإدارة البيئية، والمحاسبة الخاصة بالإدارة البيئية، وتقييم التكنولوجيا السليمة بيئيا، وتعزيز الاستثمار، والاستراتيجيات المستدامة للشركات) من أجل حل مشاكلها الخاصة. وبحلول نهاية المشروع، كان قد تم تنفيذ أكثر من ٢٣٠ تدبيرا من تدابير نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وأسفر ذلك عن وفورات بلغ مجموعها ١,٣ مليون دولار. وأُدخلت نظم الإدارة البيئية في ١١ مشروعا، صودق على ٤ منها، ونُفذت النظم المحاسبية الخاصة بالإدارة البيئية في خمسة مشاريع. واكتملت تقييمات التكنولوجيا السليمة بيئيا في مشاريع مختارة، وأُعدت دراسات جدوى تمهيدية لتعزيز الاستثمار، بينما تكاملت الأبعاد البيئية والاجتماعية في استراتيجيات أعمالها. وأدى كل ذلك إلى خفض في حالات صرف المياه المستعملة في حوض نهر الدانوب يبلغ مقداره ٤,٦ ملايين متر مكعب سنويا، يُتوقع أن تصل إلى ٧,٩ ملايين متر مكعب سنويا بعد التشغيل الكامل لكل ما اعتُمد من التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٦٦ - وفي إطار برنامج المياه الدولية التابع لمرفق البيئة العالمي، تركز اليونيدو على البرامج التي تزيد من إنتاجية المياه عن طريق تقليل حالات سحب المياه وزيادة عمليات إعادة استخدام المياه وإعادة تدويرها، وخفض حالات صرف المياه والتلوث إلى الحد الأدنى. وتعد منهجية نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا التي طورتها اليونيدو هي آلية التنفيذ الأساسية.

٦٧ - وفي إطار نفس البرنامج، تعمل اليونيدو على توسيع نطاق ما تقوم به من عمل لمساعدة البلدان المشاطئة للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة لكي تتعاون في تحسين الإدارة المستدامة لمواردها من النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة. وتشمل المنهجيات المستخدمة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وإدارة مصائد الأسماك الصناعية، وتحديد الأرصدة، وإدارة الملوثات التي تدخل النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة من الأنشطة الصناعية والبشرية.

٦٨ - ويدعم جانب كبير من حافظة مشاريع اليونيدو البلدان في الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وتشمل خدماتها تقديم المشورة وصياغة الاستراتيجيات ووضع البرامج في مجال السياسات؛ والدعم المؤسسي؛ والمساعدة التقنية على مستوى المشاريع. وتدرس اليونيدو حاليا أثر أنشطتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا على الإنتاجية والعمالة وعائدات التصدير.

٦٩ - وفيما يتعلق بالقضاء على الملوثات العضوية العصية التحلل بموجب اتفاقية ستوكهولم، وعقب صياغة خطط التنفيذ الوطنية، فإن اليونيدو حاليا بصدد إدخال تكنولوجيات سليمة بيئيا ومتطورة من أجل القضاء على الملوثات العضوية العصية التحلل، وإدخال أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لمنع التكون العرضي واسع النطاق للملوثات العضوية العصية التحلل. بالإضافة إلى ذلك، تخطط اليونيدو لتعزيز المشاريع المتعلقة بالقضاء على النفايات الطبية بشكل سليم، وإصلاح المواقع التي أفسدتها الملوثات العضوية العصية التحلل.

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع اليونيدو ببرامج لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي تستفيد من أكبر قدر ممكن الفرص المتاحة لصناعاتها من أجل الارتقاء بتكنولوجيات الإنتاج لديها من خلال آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن بروتوكول كيوتو.

النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧١ - يتوفر لدى عدد من البلدان النامية معارف قيمة وقدرات تقنية مهمة بشكل خاص بالبلدان النامية، وهي على استعداد لإتاحة هذه المعارف والقدرات من أجل تمكين غيرها من البلدان النامية من تعزيز قدراتها التقنية وقدراتها في مجال الأعمال، ومن ثم تزيد من مشاركتها الفعالة في الاقتصاد العالمي. وتجدد اليونيدو جهودها من أجل تعبئة هذه الموارد والفرص والتوسط في التعاون الفعال فيما بين البلدان النامية.

٧٢ - وتركز أنشطة اليونيدو البرنامجية في هذا المجال على البلدان المنخفضة الدخل، وستُنفذ في إطار قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٢٠؛ وبرنامج عمل بربادوس المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وبرنامج عمل ألماتي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية؛ وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً. ويجري السعي لتنفيذ برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار البرامج المتكاملة القائمة على الصعيد القطري ومن خلال البرامج الإقليمية والأقاليمية على حد سواء.

٧٣ - وتشمل مبادرة جديدة إنشاء مراكز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد القطري في العديد من الاقتصادات الناشئة، بغية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنمية الصناعية. وتجرى مفاوضات من أجل إنشاء هذه المراكز في البرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، ومصر، والهند. وستساعد هذه المراكز على تحديد وتعبئة الموارد اللازمة للمشاريع والبرامج في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبالتالي تسهم في التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي للبلدان النامية. وستقوم المراكز بالإضافة إلى ذلك بدور حفاز في تحديد الإمكانات الموجودة لدى البلدان الأكثر تقدما في الجنوب لدعم البلدان النامية الأخرى في إطار شراكة تقوم على تبادل المنافع.

٧٤ - وتشمل الأنشطة البرنامجية في الإطار القائم فيما بين بلدان الجنوب ما يلي:

(أ) زيادة القدرات الإنتاجية من أجل تحسين تدفقات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار بين البلدان النامية؛

(ب) اتخاذ إجراءات مشتركة دعما للمواقف المشتركة في تناول العناصر الهامة المتعلقة بقواعد التجارة العالمية؛

(ج) صياغة استجابة مشتركة للحد من الفقر؛

(د) تعزيز تبادل الخبرات وإقامة الشبكات المؤسسية.

الدعم الذي تقدمه اليونيدو للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٧٥ - واصلت اليونيدو العمل المباشر مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في سياق برنامجها للتعاون التقني الخاص بالبلدان الأفريقية وفي إطار المبادرة الأفريقية للقدرات الإنتاجية. والهدف الأساسي من هذه المبادرة، التي أقرها الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٤ بوصفها مكون التنمية الصناعية المستدامة للشراكة الجديدة، هو زيادة قيمة التصنيع المضافة لقطاعات صناعية مختارة في المناطق الخمس دون الإقليمية في أفريقيا.

٧٦ - وأقامت اليونيدو شراكات قوية مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وتعمل على بناء التعاون مع مؤسسات مالية مثل البنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي من أجل تيسير تنفيذ المبادرة الأفريقية للقدرات الإنتاجية. وأطلقت اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية بشكل مشترك مبادرة القطن لبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنغال، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي، ونيجيريا من أجل تحسين جودة القطن بهذه البلدان وقدرته التنافسية التصديرية.

٧٧ - وواصلت اليونيدو تنفيذ برامجها لدعم البلدان الأفريقية في إطار أولوياتها المواضيعية الرئيسية الثلاث. ففي مجال الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، تركز برامجها في السودان وسيراليون وغانا وغينيا على تخفيف ما تتعرض له المجتمعات المحلية من قيود مباشرة على أسباب المعيشة وضغوط على الموارد، وذلك من خلال تدريب المشردين داخليا ودوليا على المهارات المنتجة لتمكينهم من المشاركة بفعالية في عملية الانتعاش الاقتصادي وإعادة البناء.

٧٨ - وبغية تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، تركز اليونيدو على الممارسات الفعالة للترخيص للأعمال التجارية، والخدمات الاستشارية التي يقودها القطاع الخاص في مجال الأعمال، بما في ذلك بناء القدرات الخاصة برابطات الأعمال، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الأعمال، وتدريب الشباب والمرأة على تنظيم المشاريع وفي الميدان التقني، وذلك في برامج اليونيدو المتكاملة للمساعدة التقنية في إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجيبوتي، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

٧٩ - وفيما يتعلق ببناء القدرات في ميدان التجارة، تقدم اليونيدو الدعم من أجل وضع نُظُم موثوقة لسلامة الأغذية وجودتها في مختلف القطاعات من أجل تمكين البلدان الأفريقية من تصدير منتجاتها إلى الاتحاد الأوروبي وأسواق التصدير الأخرى. وتركز مساعداتها على

الارتقاء بالتكنولوجيا وضمان سلامة الأغذية اللازم للوفاء بالاتفاق الصحي والمتعلق بالصحة النباتية والاتفاق الخاص بالحواجز التقنية للتجارة، التابعين لمنظمة التجارة العالمية. وتعد الأوضاع المثلى للعمليات (للقيمة المضافة وتنوع المنتجات)، والممارسات الصحية الجيدة، ونقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر، والمعيار ٢٢٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وتطوير التكنولوجيا النظيفة، الأدوات الرئيسية لبناء القدرات من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة. ومن بين البلدان التي تتلقى المساعدة من اليونيدو في هذه المجالات إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتونس، والجزائر، وجمهورية تترانيا المتحدة، ورواندا، و السنغال، والسودان، وسيراليون، وغانا، وغينيا، والكاميرون، وكينيا، ومالي، والمغرب، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا.

٨٠ - كما واصلت اليونيدو تنفيذ مشاريع تتعلق بالبيئة والطاقة في أفريقيا. ففي تونس، يجري نقل منشأة عامة لمعالجة النفايات السائلة من تونس العاصمة إلى مجمع صناعي، كما تُقدم المساعدة من أجل الارتقاء بتكنولوجيا تصنيع الجلود. وفي مدغشقر والمغرب ومنطقة شرق أفريقيا، نفذت مشاريع لمكافحة التصحر، والتخفيف من آثار تدهور الأراضي، وحماية سلامة ووظائف النظام الإيكولوجي الطبيعي مع تحسين أسباب معيشة فقراء الريف في الوقت نفسه. وفي أوغندا وبوركينا فاسو ومالي والمغرب، تقدم المساعدة لشركات تصنيع الأغذية في مجال خفض النفايات إلى الحد الأدنى، واستغلالها، وكذلك معالجة النفايات السائلة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المساعدة في عدد من البلدان من أجل استغلال الطاقة الشمسية بشكل أكثر فعالية في تجفيف المنتجات الزراعية باستخدام مجفف هجين طورته اليونيدو وجامعة الموارد الطبيعية وعلوم الحياة التطبيقية في فيينا.

٨١ - وفيما يتعلق بإدارة المياه، تواصل اليونيدو صياغة وتنفيذ مشاريع يمولها مرفق البيئة العالمي مع التركيز على بناء قدرات القطاع الصناعي من أجل تحسين إنتاجية المياه، وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، وإدخال السياسات الحكومية على الصعد كافة، وتقديم التدريب في مجال اعتماد نهج النظام الإيكولوجي والاستخدام المستدام لموارده الحية. وتشمل المشاريع مشاريع إقليمية كبيرة تتناول مجالات إدارة مصائد الأسماك، والحد من التلوث الساحلي والبحري، وتجديد الموائل في ١٦ بلدا في غرب ووسط أفريقيا.

٨٢ - وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة للتنمية الصناعية في تنوع الاقتصادات الأفريقية وتوسيعها، قرر الاتحاد الأفريقي تكريس اجتماع قمة الاتحاد عام ٢٠٠٧ لموضوع التصنيع في أفريقيا.

بناء الشراكات من أجل التنمية

٨٣ - تدرك اليونيدو أهمية بناء الشراكات مع الهيئات الدولية الأخرى والتعاون معها في تنفيذ ولاية اليونيدو وفي المساهمة في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتعمل اليونيدو على إقامة شراكات وتحالفات في مجالات تركيزها المواضيعية الثلاثة مع المنظمات التكميلية سواء داخل نطاق الأمم المتحدة أو مع منظمات دولية أخرى. وتشمل هذه الشراكات والتحالفات وضع البرامج وتنفيذها بشكل مشترك، على الصعيد الميداني بالدرجة الأولى، كما تهدف إلى إيصال مجموعة متكاملة وأكثر اكتمالا من خدمات الدعم.

٨٤ - وفي سياق تنمية المشاريع، أُنشئت هذه الشراكات مع منظمات من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة العمل الدولية. وينص الاتفاق الموقع عام ٢٠٠٤ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قيام المنظمتين بصياغة برامج مشتركة تتعلق بتنمية القطاع الخاص، وبتنفيذ توصيات التقرير الصادر عام ٢٠٠٤ بتكليف من الأمين العام عن إطلاق طاقات العمل التجاري الحر[٩]. وبموجب الاتفاق مع منظمة التجارة العالمية الموقع في كانكون عام ٢٠٠٣، تم تحديد برنامج مشترك لبناء القدرات في ميدان التجارة لتسعة بلدان (وهي: الأردن، وأرمينيا، وبوليفيا، وغانا، وكمبوديا، وكوبا، وكينيا، ومصر، وموريتانيا)، ويجري حاليا تقديم وثائق المشروع إلى الجهات المانحة. ويتوخى الاتفاق الموقع عام ٢٠٠٥ مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرمجة المشتركة فيما يصل إلى خمسة بلدان، مع التركيز على برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات المعني بأسباب المعيشة المستدامة، وأنشطة اليونيدو المعنية بتنمية القطاع الخاص. وتقوم اليونيدو مع منظمة العمل الدولية بعقد دورات تدريبية دولية مشتركة منذ عام ٢٠٠٤، عن برامجها المتعلقة بتنمية المجموعات وإقامة الشبكات، واتحادات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين، إيطاليا. كما تتعاون اليونيدو ومنظمة العمل الدولية في إطلاق برنامج مشترك لعمالة الشباب في غرب أفريقيا.

٨٥ - واليونيدو عضو رئيسي في لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع منذ تأسيسها عام ١٩٧٩، وقدمت مساهمات فعالة في مداولاتها فيما يخص المسائل المفاهيمية والعملية. كما تشارك حاليا إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة في رئاسة فريق عامل معني بالروابط وسلاسل الأنشطة المولدة للقيمة. ومنذ عام ٢٠٠٣، تشكل اليونيدو وكالة رئيسية في الاتفاق العالمي. ويعد ارتباطها بالاتفاق العالمي نتيجة لتقدير منظومة الأمم المتحدة

(٩) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.III.B.4.

لجهودها التنفيذية السابقة في إقامة الشراكات من خلال برنامجها المعني بالشراكات في مجال الأعمال، وشبكات مكاتب تشجيع الاستثمار والتكنولوجيا، وبورصات التعاقد من الباطن والشراكة، وبرنامج تنمية مجموعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٨٦ - وتعزز اليونيدو من جهودها من أجل كفالة أن تدعم أنشطتها السياسات والأولويات الوطنية، وأن تكون متسقة مع الصكوك الموحدة للتقييم والبرمجة، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٨٧ - وتتصدر اليونيدو جهود الإصلاح التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل تعزيز اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. كما تساهم على نطاق واسع في عمل فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، مستضيفة المشاورات المعنية بالاتساق على الصعيد القطري المعقودة في فيينا في أيار/مايو ٢٠٠٦. كما تسهم اليونيدو في زيادة التنسيق المشترك بين الوكالات من خلال ريادتها في مسائل بناء القدرات في ميدان التجارة في سياق فرقة العمل المعنية بالتنمية الاقتصادية التي أنشأتها اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

ثالثا - الاستنتاجات: المضي قدماً

٨٨ - مع التنمية الاقتصادية المتسارعة لبعض البلدان حديثة العهد بالتصنيع ولا سيما الصين، أخذ المشهد الصناعي العالمي بعدا جديدا، مواصلا الانقسام بين الشمال والجنوب، ومُظهرا فجوة متنامية فيما بين بلدان الجنوب، حيث تواجه أقل البلدان نموا تحديا آخذا في التزايد لإيجاد طريقها باتجاه التكامل في الاقتصاد العالمي.

٨٩ - وتتسم الآثار على الفقر المدقع وتدهور البيئة بالشدة، حيث تفرض تحديات جمة في إيجاد الطريق باتجاه النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، اللذين أصبحا شرطين مسبقين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٠ - ويكون للأزمات الأمنية والهجرة الجماعية، في كثير من الحالات، أسبابها الجذرية المتعلقة بالفقر، ولا سيما بين الشباب. وتتصاعد الصراعات العابرة للحدود وحالات انعدام الاستقرار الإقليمي في نفس الوقت الذي تتزايد فيه الكوارث الطبيعية. وهناك حاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى الاستثمارات من أجل إيجاد فرص عمل وتوليد الدخل، وكذلك من أجل زيادة كفاءة الطاقة وحماية البيئة.

٩١ - وتعد التنمية الصناعية السريعة والمستدامة في الوقت نفسه ذات أهمية حاسمة للمناطق المحرومة، ولإيجاد فرص عمل للشباب، ونشر تكنولوجيات الإنتاج الأنظف والطاقة المتجددة، وكذلك تكامل البلدان النامية في سلاسل الأنشطة المولدة للقيمة على الصعيد العالمي.

٩٢ - وتفرض الحقائق الصناعية الجديدة وحالات عجز الأسواق والقدرات غير الكافية حاجة ملحة للإسراع بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ليكمل التعاون بين الشمال والجنوب من أجل الحد من الفقر. وثمة حاجة إلى زيادة القدرات الإنتاجية في الجنوب من أجل النهوض بتدفقات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار بين البلدان النامية. ويتعين صياغة مواقف واستجابات مشتركة تشمل القطاعين العام والخاص على السواء فيما يتعلق بالعناصر ذات الأهمية الحاسمة بقواعد التجارة العالمية، والحد من الفقر المدقع، والمسائل الخاصة بالاستدامة.

٩٣ - وفي هذا السياق، ونظرا للمساهمة الهامة للتنمية الصناعية المستدامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ستواصل اليونيدو القيام بدور حيوي في مجالات تنمية القطاع الخاص، ونمو الإنتاجية، وبناء القدرات في ميدان التجارة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وحماية البيئة، وكفاءة الطاقة، وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

٩٤ - وفي أفريقيا، ستواصل اليونيدو التركيز على أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في إطار مبادرتها الأفريقية للقدرات الإنتاجية، وعلى التكامل والتعاون الإقليميين. ويعزز الوجود الأكثر قوة لليونيدو في الميدان، وزيادة الشراكات مع منظمات القطاع الخاص ومؤسساته من فعالية مبادراتها ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نموا.

٩٥ - وتعزز اليونيدو، من خلال تعاونها النشط مع مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما في مجالي بناء القدرات في ميدان التجارة وتوفير فرص عمل للشباب، من جهودها بشكل أكبر فيما يتعلق بالاتساق والتعاون على نطاق المنظومة، وستواصل السعي لتحقيق علاقات تلاحم من خلال النُهُج المشتركة بين الوكالات. وستواصل اليونيدو الأخذ بزمام المبادرة في آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها شريكا موثوقا للنمو الاقتصادي الذي يراعي مصالح الفقراء والمطرد.